Distr.: General
26 February 2002

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون
البند ١٠٣ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/56/566)]

٥٦/٢٠٧ - تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) بما في ذلك الاقتراح القاضي بإنشاء صندوق عالمي للتضامن من أجل القضاء على الفقر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٤٧/١٩٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الذي أحدثت بموجبه اليوم العالمي للقضاء على الفقر وقرارها ٤٨/١٨٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الذي أعلنت بمقتضاه سنة ١٩٩٦ سنة دولية للقضاء على الفقر،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥٠/١٠٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بشأن إحياء السنة الدولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) وإلى الإعلانات وبرامج العمل الصادرة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة ومتابعتها وضرورة تنفيذها من حيث صلتها بالقضاء على الفقر،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(١)] الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة انعقاد قمة الألفية،

وإذ تشير إلى قرارها ٥٥/٢١٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) بما في ذلك مبادرة إنشاء صندوق عالمي للتضامن من أجل القضاء على الفقر"،

وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء استمرار تزايد عدد مَن يعيشون في فقر مدقع في بلدان عديدة، ومعظمهم من النساء والأطفال الذين يشكّلون أشد الفئات تضررا، ولا سيما في البلدان الأفريقية وفي أقل البلدان نموا،

وإذ تسلم بأنه في حين أن معدل الفقر قد انخفض في بعض البلدان، فإن بعض البلدان النامية والفئات المحرومة يجري تهميشها والبعض الآخر مهدد بالتهميش ومستبعد عمليا من منافع العولمة، مما أدى إلى ازدياد التفاوت في الدخل بين البلدان وداخلها، وبالتالي إلى إعاقة الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر،

وإذ تسلّم أيضا بأنه يتحتم إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي واقتسام منافع العولمة بإنصاف لكي تكون استراتيجية القضاء على الفقر فعالة،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

وإذ تشير إلى الالتزام الذي قطعه رؤساء الدول والحكومات في قمة الألفية بالقضاء على الفقر المدقع، ولا سيما الالتزام بتخفيض نسبة مَن يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة مَن يعانون من الجوع من سكان العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تضع في اعتبارها إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية[٢] وبرنامج العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٣] والإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة" والمعقودة في جنيف في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠[٤]، فضلا عن أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعقود في روما في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦،

وإذ تسلّم بأنه وإن كانت الدول تتحمّل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبلوغ هدفي التنمية والقضاء على الفقر على النحو المبيّن في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البلدان النامية فيما تبذله من جهود للقضاء على الفقر وتوفير حماية اجتماعية أساسية وتهيئة بيئة دولية مؤاتية،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء البطء المسجل مؤخرا في وتيرة الاقتصاد، ولا سيما إزاء ما يخلفه ذلك من أثر سلبي على اقتصادات البلدان النامية، مما قد يعوق تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها، ولا سيما هدف القضاء على الفقر،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)[٥]،

١ - **تشدد** على أن عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) ينبغي أن يسهم في تحقيق الهدفين المتمثلين في تخفيض نسبة مَن يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة مَن يعانون من الجوع من سكان العالم إلى النصف، بحلول عام ٢٠١٥، عن طريق اتخاذ إجراءات وطنية حاسمة وتعزيز التعاون الدولي؛

٢ - **تؤكد من جديد** على أن النجاح في تحقيق هدفي التنمية والقضاء على الفقر يتوقف، كما جاء في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[١]، على أمور منها الحكم السديد داخل كل بلد، كما يتوقف على الحكم السديد على الصعيد الدولي وعلى الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية والالتزام بإحداث نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف ويستند إلى قواعد ويتميز بقابلية التنبؤ وبعدم التمييز؛

٣ - **تسلّم** بأن النجاح في تحقيق هدف القضاء على الفقر يستوجب تهيئة بيئة مؤاتية للنهوض بأمور منها التنمية المستدامة بما في ذلك النمو الاقتصادي الذي يخدم الفقراء ويرسخ حقوق الإنسان ومنها الحق في التنمية، والالتزام بالمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون على جميع المستويات؛

---

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) القرار دإ-٢/٢٤، المرفق، الفرع الأول.

(٥) A/56/229 و Corr.1 و Add.1.

٤ - **تسلّم أيضا** بمسؤولية الحكومات عن انتهاج سياسات ترمي إلى منع الممارسات السيئة ومكافحتها على الصعيدين الوطني والدولي؛

٥ - **تهيب** بجميع البلدان صياغة وتنفيذ استراتيجيات وبرامج وطنية موجهة نحو تحقيق النتائج وتحدد أهداف مقيدة بآجال زمنية للحد من الفقر، ومن ذلك هدف تخفيض نسبة من يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، مما يقتضي تعزيز الإجراءات الوطنية والنهوض بالتعاون الدولي؛

٦ - **تدعو** إلى تكثيف الجهود على جميع الصعد لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على نحو كامل وفعال وكذلك قرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة وجميع الاتفاقات والالتزامات التي اعتمدتها المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي نظمتها الأمم المتحدة، ومتابعتها، من حيث صلتها بالقضاء على الفقر، بغية تحقيق نتائج ملموسة؛

٧ - **تشدد** على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للفقر وضرورة تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، وتؤكد في هذا السياق على أن تحقيق نمو اقتصادي متين ومطرد يخدم الفقراء، ويزيد كثيرا من فرص الإنتاج والعمالة، ويرفع مستويات الدخل، ويعزز توزيع الدخل بإنصاف، ويقلل من تدهور البيئة إلى أدنى حد، يؤدي دورا أساسيا في القضاء على الفقر؛

٨ - **تشدد أيضا** على أهمية زيادة حصول الفقراء، ولا سيما النساء، على الموارد وتحكُّمهم فيها، بما فيها الأرض والمهارات والمعرفة ورأس المال والعلاقات الاجتماعية وتحسين فرص حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية؛

٩ - **تعترف** بأهمية اتخاذ إجراءات مناسبة على مستوى السياسة العامة ردا على التحديات التي تطرحها العولمة على الصعيد الوطني، ولا سيما من خلال انتهاج سياسات سليمة وثابتة على المستوى المحلي، ومنها سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي وفي المجال الاجتماعي تسهم في زيادة الدخل لدى الفقراء، وذلك لتحقيق هدف القضاء على الفقر؛

١٠ - **تحث** على تعزيز المساعدة الدولية المقدمة إلى البلدان النامية فيما تبذله من جهود للتخفيف من حدة الفقر، بوسائل منها تهيئة بيئة مؤاتية من شأنها أن تيسِّر اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وتحسين فرص وصولها إلى الأسواق، وتيسير تدفق الموارد المالية وتنفيذ جميع المبادرات التي سبق اتخاذها لتخفيف عبء ديون البلدان النامية تنفيذا كاملا وفعالا، وتؤكد على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في إمكانية اتخاذ مزيد من التدابير من شأنها أن تؤدي إلى حلول فعالة ومنصفة وذات وجهة إنمائية ودائمة لمشكلة الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية بما يمكِّن هذه البلدان من أن تأخذ حصتها العادلة من فوائد العولمة وتواجه آثارها السلبية وتتفادى التهميش في عملية العولمة وتندمج بشكل كامل في الاقتصاد العالمي؛

١١ - **تؤكد من جديد** على أنه ينبغي، في سياق الإجراءات العامة للقضاء على الفقر، إيلاء عناية خاصة للطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر وللظروف والسياسات الوطنية والدولية التي تيسر القضاء عليه، وذلك بأمور منها تعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للذين يعانون من الفقر، ومن ثم تمكينهم من المشاركة في صنع القرار بخصوص ما يمسهم من سياسات، والنهوض بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية كافة وحمايتها، بما في ذلك الحق في التنمية، مع مراعاة العلاقة القائمة بين جميع حقوق الإنسان والتنمية، وتحقيق كفاءة الخدمة والإدارة العامتين واتسامهما بالشفافية وخضوعهما للمساءلة؛

١٢ - **تسلّم** بأن القضاء على الفقر وإرساء السلم والحفاظ عليه يعززان بعضهما البعض؛

١٣ - **تؤكد من جديد** ضرورة معالجة أسباب الفقر بطريقة متكاملة مع مراعاة أهمية توفير الإمكانات للمرأة ووضع استراتيجيات قطاعية في مجالات التعليم، وتنمية الموارد البشرية، والصحة، والمستوطنات البشرية، والتنمية الريفية، والعمالة المنتجة، والسكان، والبيئة، والمياه العذبة، والأمن الغذائي، والهجرة، كما تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة بالفئات المحرومة والضعيفة، وبطريقة تزيد من الفرص والخيارات المتاحة للأشخاص الذين يعيشون في فقر وتمكِّنهم من تطوير مؤهلاتهم وتقويتها من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتشجع البلدان، في هذا الصدد، على رسم سياساتها الوطنية الخاصة بالحد من الفقر وفقا لأولوياتها الوطنية بطرق منها إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر، حسب الاقتضاء؛

١٤ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لإعطاء الأولوية للقضاء على الفقر وتعزيز التنسيق في هذا الشأن، وتشجع في هذا الصدد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومن بينها مؤسسات بريتون وودز وغيرها من الشركاء في التنمية على مواصلة تقديم الدعم لجميع الدول الأعضاء، والأعضاء في الوكالات المتخصصة والمراقبين في الأمم المتحدة للمضي قُدما في تنفيذ استراتيجياتهم لتحقيق الأهداف المتوخاة من العقد؛

١٥ - **ترحب أيضا** بعقد المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، وتشجع الحكومات وأصحاب المصلحة على اتخاذ مبادرات وإجراءات ملموسة دعما لتمويل التنمية؛

١٦ - **ترحب كذلك** بعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ باعتباره مناسبة هامة لتجديد الالتزام بتحقيق التنمية المستدامة وبتنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية وجدول أعمال القرن ٢١[٦] والمبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٧]؛

١٧ - **تلاحظ** نتائج المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في الدوحة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١[٨]؛

١٨ - **تسلّم** بأهمية توسيع نطاق التجارة الدولية بوصفها محركا للنمو والتنمية وبالحاجة، في هذا الصدد، إلى التعجيل بإدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إدماجا تاما في نظام التجارة الدولية، مع الإدراك التام لما تنطوي عليه العولمة وتحرير الاقتصاد من فرص وتحديات ومراعاة ظروف كل بلد على حدة، ولا سيما المصالح التجارية والاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية؛

١٩ - **تسلّم أيضا** بالحاجة الماسة إلى قيام البلدان بإصلاحات اقتصادية ومؤسسية وتنظيمية لدعم تحرير التجارة على نطاق واسع وتهيئة بيئة مؤاتية تتيح للتجارة أن تكون محركا فعليا للنمو الاقتصادي والتنمية، وتهيب بالمجتمع الدولي في هذا الصدد مواصلة دعم البلدان النامية فيما تبذله من جهود في مجال بناء القدرات، مع أخذ ظروفها الوطنية في الاعتبار؛

---

(٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(٧) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٨) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

٢٠ - **تؤكد من جديد** ضرورة قيام جميع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة بتشجيع نهج سياسة فعلية وملموسة لتعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر، على الصعيدين الوطني والدولي، وتشجع على استخدام التحليل الجنساني كأداة لإدماج البعد الجنساني في التخطيط لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر؛

٢١ - **تعرب عن تقديرها** للبلدان المتقدمة النمو التي اعتمدت وحققت الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة، وتهيب بالبلدان المتقدمة النمو التي لم تبلغ بعد الهدف المتفق عليه أن تكثف جهودها لتحقيقه في أقرب وقت ممكن وأن تخصص، حسب الاتفاق في حدود ذلك الهدف، ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا؛

٢٢ - **تؤكد** أهمية الدور الذي تقوم به المساعدة الإنمائية الرسمية في تكميل الجهود المبذولة محليا لسد الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، وتعترف، في هذا الصدد، بالمساعدة الإنمائية الرسمية المتاحة للبلدان النامية والجهود التي تبذلها هذه البلدان للقضاء على الفقر؛

٢٣ - **تدعو** إلى التنفيذ الكامل والسريع والفعال للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة قيام مجتمع المانحين بتوفير الموارد الإضافية اللازمة لتلبية الاحتياجات المالية المستقبلية لتنفيذ هذه المبادرة، وترحب بالاتفاق على ضرورة استعراض تمويل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بصورة تقوم على التحليل وبمعزل عن متطلبات تجديد الموارد الخاصة بالمؤسسة الإنمائية الدولية، ولكن في أعقاب الاجتماعات من أجل التجديد الثالث عشر للموارد الخاصة بهذه المؤسسة، وتهيب بجميع المانحين أن يشتركوا في هذه العملية مشاركة كاملة؛

٢٤ - **تهيب** بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تتخذ، في أسرع وقت ممكن، التدابير المتعلقة بالسياسة العامة اللازمة لتأهيلها للاستفادة من المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ولإيصالها إلى مرحلة اتخاذ القرار؛

٢٥ - **ترحب** باعتراف اللجنة الوزارية المشتركة لمجلس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المعنية بنقل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية بضرورة مراعاة تدهور آفاق النمو العالمي وشروط التبادل التجاري لدى استكمال تحليل مدى القدرة على تحمُّل الديون في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون عند بلوغ مرحلة الإنجاز[٩]؛

٢٦ - **تدرك** الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية المتوسطة الدخل المثقلة بالديون في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون الخارجية وبخدمة الديون، وتلاحظ تفاقم حالة بعض هذه البلدان بسبب جملة أمور منها الصعوبات التي تواجهها في مجال السيولة النقدية، مما قد يتطلب معالجة للديون من خلال اتخاذ تدابير وطنية ودولية مختلفة ترمي إلى مساعدة تلك البلدان في جعل أعبائها المتصلة بالديون قابلة للتحمُّل على المدى الطويل وفي مكافحة الفقر بفعالية؛

٢٧ - **تهيب** بالبلدان المتقدمة النمو أن تقوم، عن طريق التعاون المكثف والفعال مع البلدان النامية، بتعزيز بناء القدرات وتيسير الحصول على التكنولوجيا والمعارف المتصلة بها ونقلها، ولا سيما إلى البلدان النامية، بشروط ملائمة، منها الشروط التساهلية والتفضيلية، حسبما يتفق عليه فيما بينها، مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاحتياجات الخاصة بالبلدان

---

(٩) انظر الفقرة ٨ من البلاغ الصادر عن اللجنة الوزارية المشتركة في اجتماعها الرابع والستين المعقود في أوتاوا في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

النامية، وذلك بتحديد وتنفيذ خطوات عملية لكفالة إحراز تقدم في هذا الصدد ومساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر في عصر تؤثر فيه التكنولوجيا إلى حد بعيد؛

٢٨ - **تشدد** على أن تحقيق هدف الحد من الفقر المدقع بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥ لن يتحقق بدون بذل جهود جادة لتلبية الاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نموا ودعم جهودها الرامية إلى تحسين ظروف عيش سكانها، وترحب، في هذا الصدد، باعتماد إعلان بروكسل[١٠] وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[١١] في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١، وتدعو الحكومات الوطنية لأقل البلدان النامية وشركاءها الإنمائيين إلى تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في بروكسل تنفيذا تاما؛

٢٩ - **تؤكد** على دور القروض الصغيرة باعتبارها أداة هامة في مكافحة الفقر تشجع الإنتاج والعمالة الذاتية وتمكن الذين يعيشون في فقر، لا سيما النساء، وبالتالي تشجع الحكومات على اعتماد سياسات تدعم وضع مخططات لمنح القروض الصغيرة وتطوير مؤسسات القروض الصغيرة وتعزيز قدراتها، وتهيب بالمجتمع الدولي، ولا سيما أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية المعنية بالقضاء على الفقر، أن تدعم وتستكشف إمكانيات إدماج نهج القروض الصغيرة في برامجها ومواصلة إحداث آليات أخرى للتمويل الصغير، حسب الاقتضاء؛

٣٠ - **ترحب** بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي أعلن عنها في أبوجا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ والتي تستهدف، من جملة أمور، تعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين المطردين، بما في ذلك التنمية البشرية بحيث يتم القضاء على الفقر في أفريقيا استنادا إلى قيادة أفريقية وبتعزيز الشراكة مع المجتمع الدولي، وتهيب بالبلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة أن تدعم هذه الشراكة وتكمل الجهود التي تبذلها أفريقيا من أجل التغلب على التحديات التي تواجهها؛

٣١ - **تؤكد** الدور الحاسم لكل من التعليم النظامي وغير النظامي، ولا سيما التعليم الأساسي والتدريب وبخاصة الموجه للفتيات، في تمكين الذين يعيشون في فقر، وترحب، في هذا السياق، بإطار عمل داكار الذي اعتمده المنتدى العالمي للتعليم[١٢]، وكذلك باستراتيجية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة للقضاء على الفقر[١٣]، وتدعو أجهزة وهيئات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى الاستمرار في التشجيع على إدراج التعليم في استراتيجيات مكافحة الفقر؛

٣٢ - **تشير** إلى الالتزامات المتعهد بها في المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة من أجل القضاء على الفوارق بين الجنسين في مستويي التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥ وتشجيع تعميم التعليم الابتدائي في جميع البلدان بحلول عام ٢٠١٥، وتحث، في هذا الصدد، الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير فورية لتذليل العقبات التي تحول دون التحاق صغار الفتيات بالمدارس ولتخفيض معدلات الانقطاع عن الدراسة؛

---

(١٠) A/CONF.191/12.

(١١) A/CONF.191/11.

(١٢) انظر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير الختامي لمنتدى التعليم العالمي، داكار، السنغال، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، (باريس، ٢٠٠٠).

(١٣) اعتمدت في الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المعقودة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

٣٣ - **تؤكد من جديد** الدور الذي تضطلع به صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في دعم الجهود الوطنية للبلدان النامية، في عدة مجالات منها القضاء على الفقر، وضرورة تمويل هذه الصناديق والبرامج وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٣٤ - **تؤكد من جديد أيضا** أهمية الاتفاق على التزام متبادل للشركاء المهتمين من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بتخصيص ٢٠ في المائة في المتوسط من المساعدة الإنمائية الرسمية و ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية، على التوالي، للبرامج الاجتماعية الأساسية، وترحب بالجهود المبذولة لتنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠ التي تؤكد على أن تعزيز حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية أمر أساسي للتنمية المستدامة والمنصفة وجزء لا يتجزأ من استراتيجية القضاء على الفقر؛

٣٥ - **تسلّم** بما لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من آثار مدمرة على التنمية البشرية والنمو الاقتصادي وجهود الحد من الفقر في العديد من البلدان، ولا سيما البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وتحث الحكومات والمجتمع الدولي على إيلاء أولوية عاجلة للأزمة الناشئة عن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ولا سيما تلبية الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية وذلك من خلال تعزيز التعاون والمساعدة، وكذلك من خلال تنفيذ الالتزامات المتعهد بها، حسبما اتفق عليه في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة والعشرين المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠١[١٤]؛

٣٦ - **تهيب** بالدول الأعضاء والمجتمع الدولي تقديم الدعم والمشاركة في الجهود العالمية للقضاء على الفقر على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري من أجل بلوغ هدفي تحقيق التنمية والحد من الفقر على النحو المبين في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وتهيب أيضا بالمجتمع الدولي أن يدعم هذه الجهود ويعزز الموارد المتاحة للأمم المتحدة من أجل تحسين قدرتها على دعم وتنسيق جميع المبادرات ذات الصلة والقيام بدورها في مجالي التيسير والدعوة؛

٣٧ - **تشجع** جميع المنتديات الحكومية الدولية ذات الصلة على مواصلة بحث سبل ووسائل إدراج أهداف واستراتيجيات الحد من الفقر في المناقشات بشأن المسائل المالية والإنمائية الدولية؛

٣٨ - **ترحب** باقتراح إنشاء صندوق للتضامن العالمي من أجل القضاء على الفقر وتعزيز التنمية البشرية والاجتماعية في البلدان النامية وبخاصة في أوساط أفقر الفئات من سكانها؛

٣٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بغية إنشاء هذا الصندوق، بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين يتضمن توصياته بشأن آليات هذا الصندوق وطرائق تسييره واختصاصاته والولايات المنوطة به وإدارته، مع مراعاة تمويله في شكل تبرعات من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمؤسسات والهيئات والأفراد ذوي الصلة، وضرورة تفادي الازدواجية مع صناديق الأمم المتحدة القائمة؛

٤٠ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السابعة والخمسين، في سياق متابعة إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، تقريرا شاملا يتضمن تقييما للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف العقد، بما في ذلك أفضل الممارسات والدروس المستخلصة

---

(١٤) انظر القرار دإ-٢/٢٦، المرفق.

والعوائق، والأهداف المحددة لعام ٢٠١٥ في مجال الحد من الفقر، وتوصيات باتخاذ مزيد من الإجراءات لبلوغ الأهداف المحددة لعام ٢٠١٥، بما في ذلك تحديد الاحتياجات من الموارد ومصادر التمويل المحتملة؛

٤١ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والخمسين البند المعنون ''تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)''.

الجلسة العامة ٩٠

٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١